

مساع في برلمان كردستان العراق لشرعة الانتهاكات ضد الصحفيين

التقارير الحزبية التي تؤدي بالمتهمة إلى الأقبية والسجون السرية، بعد الحرية التي تمتع بها منذ تسعينات القرن الماضي. وطالب السلطات الاتحادية والمنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة بـ"الضغط على إقليم كردستان لوقف الانتهاكات الدستورية وإطلاق سراح المختطفين من الناشطين والصحافيين الذين اعتقلوا بصورة قسرية، بهدف تكميد الأقواء وتضييق الحريات العامة والصحافة والنشر".



يوسف محمد
مقترح القانون سيحول
سلطة الإقليم إلى
بوليسية بحتة

وتستخدم سلطات إقليم كردستان أيضا القوانين النافذة للحد من حرية التعبير، بما في ذلك قانون منع إساءة استعمال أجهزة الاتصالات. حيث تجزئ المادة 2 من هذا القانون فرض عقوبات سجنية وغرامات، من بين أمور أخرى، بسبب إساءة استخدام الهاتف الخليوي والبريد الإلكتروني (أو الإنترنت بشكل أوسع) للتهديد أو السب أو نشر أخبار كاذبة أو تسريب محادثات أو نشر صور منافية للأخلاق والآداب العامة أو القيام بأفعال أخرى قد تخرش الشرف أو تخرس على ارتكاب جرائم أو نشر معلومات خاصة ولو كانت صحيحة، ولا يُعرّف القانون أيا من المصطلحات الواردة في المادة، كما أنه لا يقدم أي تفاصيل عن عمليات الترخيص والإذن. ووثقت منظمات محلية ودولية العديد من الانتهاكات ضد الصحافيين في الإقليم، فقد سجل مركز "مترو للدفاع عن حقوق الصحافيين في كردستان"، خلال النصف الأول من العام الحالي، 88 انتهاكا ضد 62 صحافيا وإعلاميا.

أو توجيه تهمة واضحة بحقه، ويعد إقليم كردستان، الملاذ في العراق لكثير من العراقيين المعارضين والصحافيين الهاربين من استهداف الميليشيات المسلحة في العراق، لكنه يواجه انتقادات متكررة من قبل المنظمات المدافعة عن حرية التعبير بتراجع الحريات واستهداف الصحافيين.

ويعتبر القانون الذي يجري إعداده نكسة خطيرة في الحريات الصحافية، فقد كشف محمد عن "إعداد كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني في برلمان الإقليم مقترح قانون لمحاسبة أي شخص ينتقد أو يكتب أي منشور يعبر فيه عن عدم احترام لما يسمونه بال"قيادات الحزبية"، والحكم عليه حسب المادة رقم 226 من قانون العقوبات العراقية رقم 111 لسنة 1969 والذي ينص على عقوبة المتهم حسب المادة سواء بالسجن لمدة لا تزيد عن 7 سنوات أو الحبس أو الغرامة.

ونوه محمد وهو رئيس برلمان إقليم كردستان السابق، إلى أن هذا مخالف لما نصت عليه المادتان الدستوريتان رقم 15 "لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقا للقانون، وبناء على قرار صادر من جهة قضائية مختصة"، ورقم 46 التي تنص على أن "لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناء عليه، على أن لا يمس ذلك التقييد والتقييد جوهر الحق أو الحرية". والمخ إلى أن "مقترح القانون هذا سيحول سلطة الإقليم إلى "بوليسية" بحتة، خصوصا أن الموجود على رأس السلطة هناك هو مسرور بارزاني والمعروف أنه تربي في المؤسسات الأمنية الحزبية، والذي يحاول أن يعيد الإقليم إلى ما كان عليه إبان النظام السابق من انتشار تام لوكلاء الأمن والمخابرات وكتابة

أربيل - كشف رئيس كتلة التغيير في مجلس النواب العراقي، يوسف محمد، بأن "كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني في برلمان إقليم كردستان العراق تعد مقترح قانون لمحاسبة أي شخص يمكن أن ينتقد سلطة الإقليم"، وهو ما من شأنه أن يعطي شرعية للحملة الممنهجة ضد الصحافيين والناشطين في الأونة الأخيرة.

ونوه محمد بوجود تراجع خطير للحقوق والحريات في الإقليم، حيث شنت سلطات الإقليم قبل مدة حملة لاختطاف صحافيين ومعلمين وناشطين طالبوا بحقوقهم في مسألة توفير الرواتب للموظفين ومكافحة الفساد في مناطق نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل ودهوك.

وبيّن في بيان أصدره مطلع الأسبوع أن "السلطات تحتفظ بالمعتقل حتى بعد إصدار حكم ببراءته من قبل السلطة القضائية كما حصل مع الناشط بدل عبد الباقي بروري، فضلا عن الاستمرار اعتقال صحافيين وناشطين كشيروان شيرواني واثنين آخرين في محافظة دهوك".

وشيرواني، هو رئيس تحرير صحيفة "باشور" المعروفة بتحقيقاتها في جرائم الفساد في إقليم كردستان العراق. داهمت قوة محسوبة على الحزب الديمقراطي منزله في مدينة هولير في 7 أكتوبر الجاري. وتستر الحزب الديمقراطي على مكان تواجه منذ لحظة اعتقاله إلى غاية الاثنين الماضي، حيث تمكن محاميه من لقائه بعد 21 يوما من اعتقاله.

واللافت أن شيرواني قد قطع صلته الرسمية بجميع المؤسسات الإعلامية منذ سنوات، لكنه كان نشطا صحافي وناقد في بعض قنوات المعارضة وفي شبكات التواصل الاجتماعي، موجه انتقاداته لنظام الحكم ووعده بتغييره واتسطن مع انقرة بحسب ما قالت مصادر أرمينية.

وفي العام الماضي وافق مجلس النواب الأميركي ومجلس الشيوخ وبالإغلبية على مشروع قرار باعتبار أحداث 1915 عملية إبادة منظمة للأرمن في تركيا، لكن المشروع سقط باعتراض الرئيس الأميركي دونالد ترامب. ومنذ اندلاع القتال في منطقة ناغورنو قره باغ في 28 سبتمبر، كانت الجالية الأرمينية في الولايات المتحدة تبحث بنشاط عن طرق لبناء الدعم ضد أنريبيجان وكذلك تركيا لدعمها القوي لباكو.

وتم استهداف مؤسسة "ميركوري" على وجه التحديد من قبل السياسيين والنشطاء في كاليفورنيا حيث يقيم العديد من الأرمن الأميركيين.

كما استهدف العديد من السياسيين الأميركيين المقيمين في الولاية، بما في ذلك عمدة لوس أنجلوس والعديد من المشرعين الفيدراليين، تركيا بسبب إقناعها المستمر لأنريبيجان للدخول في حرب مع أرمينيا.

وفي لوس أنجلوس، دعا مجلس المدينة شركة "ميركوري" إلى الانسحاب من تمثيلها لمصالح تركيا وإلا ستسحب المدينة من أي عمل مع الشركة.

واتهمت الرسالة، التي كتبها عضو المجلس الأرميني الأميركي بول كريكوريان، تركيا وأنريبيجان بالسعي لموصلة الإبادة الجماعية للأرمن عام 1915 من خلال الانخراط في الصراع الحالي. ووصفت تركيا على وجه الخصوص بأنها "أسوأ منتهكي لحقوق الإنسان" و"إمبريالية عدوانية تهدد السلام العالمي".

وقالت رسالة كريكوريان التي استخدمت الاسم الأرميني لناغورنو قره باغ "لن نتعامل مع أي شركة باي صفة بينما تقدم الدعم لعمل يرتكب إبادة جماعية بشكل صريح ودون اعتذار، وينكر حقيقة الإبادة الجماعية، ويساعد ويشجع الحرب ضد جمهورية أرتساخ".

وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت منظمة كلية المجتمع في لوس أنجلوس أنها ستنتهي عقدها مع "ميركوري" بسبب عملها مع تركيا.

بدورها، دعمت المجموعات التركية الأميركية والأنريبيجانية الأميركية بشكل صريح أنريبيجان ونظمت احتجاجاتها الخاصة ضد أرمينيا في الولايات المتحدة أيضا.

تركيا تخسر دعم مجموعات ضغط أميركية عملت على تحسين صورتها لسنوات

اللوبي الأرميني يفوز في حرب العلاقات العامة



شركة ميركوري أصبحت سرايا بالنسبة إلى تركيا

وينشط اللوبي الأرميني في الولايات المتحدة، وقد نجح في إصدار الكثير من القرارات التي تخدم مصالح أرمينيا فكان السبب الأكبر لتقليص المساعدات الأميركية لأنريبيجان، كما نجح في تأجيل عدد كبير من الاتفاقيات العسكرية التي وقعتها واشنطن مع انقرة بحسب ما قالت مصادر أرمينية.

وفي العام الماضي وافق مجلس النواب الأميركي ومجلس الشيوخ وبالإغلبية على مشروع قرار باعتبار أحداث 1915 عملية إبادة منظمة للأرمن في تركيا، لكن المشروع سقط باعتراض الرئيس الأميركي دونالد ترامب. ومنذ اندلاع القتال في منطقة ناغورنو قره باغ في 28 سبتمبر، كانت الجالية الأرمينية في الولايات المتحدة تبحث بنشاط عن طرق لبناء الدعم ضد أنريبيجان وكذلك تركيا لدعمها القوي لباكو.

وتم استهداف مؤسسة "ميركوري" على وجه التحديد من قبل السياسيين والنشطاء في كاليفورنيا حيث يقيم العديد من الأرمن الأميركيين.

كما استهدف العديد من السياسيين الأميركيين المقيمين في الولاية، بما في ذلك عمدة لوس أنجلوس والعديد من المشرعين الفيدراليين، تركيا بسبب إقناعها المستمر لأنريبيجان للدخول في حرب مع أرمينيا.

وفي لوس أنجلوس، دعا مجلس المدينة شركة "ميركوري" إلى الانسحاب من تمثيلها لمصالح تركيا وإلا ستسحب المدينة من أي عمل مع الشركة.

واتهمت الرسالة، التي كتبها عضو المجلس الأرميني الأميركي بول كريكوريان، تركيا وأنريبيجان بالسعي لموصلة الإبادة الجماعية للأرمن عام 1915 من خلال الانخراط في الصراع الحالي. ووصفت تركيا على وجه الخصوص بأنها "أسوأ منتهكي لحقوق الإنسان" و"إمبريالية عدوانية تهدد السلام العالمي".

وقالت رسالة كريكوريان التي استخدمت الاسم الأرميني لناغورنو قره باغ "لن نتعامل مع أي شركة باي صفة بينما تقدم الدعم لعمل يرتكب إبادة جماعية بشكل صريح ودون اعتذار، وينكر حقيقة الإبادة الجماعية، ويساعد ويشجع الحرب ضد جمهورية أرتساخ".

وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت منظمة كلية المجتمع في لوس أنجلوس أنها ستنتهي عقدها مع "ميركوري" بسبب عملها مع تركيا.

بدورها، دعمت المجموعات التركية الأميركية والأنريبيجانية الأميركية بشكل صريح أنريبيجان ونظمت احتجاجاتها الخاصة ضد أرمينيا في الولايات المتحدة أيضا.

وفي 14 أكتوبر، تجمع 200 متظاهرا في واشنطن العاصمة وساروا من مبنى الكابيتول هيل إلى السفارة التركية لدعم أنريبيجان.

وتعمد تركيا بشكل كبير على شركات الضغط الأميركية لتحسين صورتها في الولايات المتحدة وتأمين روابط مع المؤثرين في السياسة الأميركية، لكن اللوبي الأرميني نجح بالضغط على إحدى هذه الشركات التي تعمل لصالح تركيا منذ سنوات، ودفعها للتخلي عن انقرة رغم الأموال الكبيرة التي تلقاها.

اجنبي لتركيا. وتنفق تركيا بسخاء على جماعات ضغط في واشنطن؛ وقد دفعت مبالغ كبيرة على عقارات مرتبطة بترامب في إطار جهودها للتقرب أكثر من الإدارة الأميركية.

وحاولت اللجنة الوطنية الأرمينية ومجموعات أخرى مثل الجمعية الأرمينية الأميركية، الضغط على ميركوري من خلال تنظيم احتجاجات خارج مكاتبها في واشنطن ولوس أنجلوس وحث عملاء ميركوري على قطع العلاقات مع الشركة إذا استمرت في تمثيل تركيا.

وقال رئيس مجلس ولاية كاليفورنيا انطوني ريندون و16 مشرعا آخر في ولاية ميركوري الخميس الماضي إنهم لن يتعاملوا مع الشركة طالما أنها تمثل لوس أنجلوس شركة ميركوري بأنها "ستبدأ في ممارسة شرط الإنهاء لمدة 30 يوما" في عقدها إذا ظلت تركيا عميلا.

وأشادت نورا هوفسيبيان بالقرار ووصفته بأنه "يقف على الجانب الصحيح من التاريخ" في إنهاء علاقتها مع تركيا، مضيفة أنه سيكون بمثابة نموذج للشركات الأخرى التي تعمل لصالح تركيا أو أنريبيجان.

وباختيار إنهاء هذه العلاقة، فإن ميركوري تعد أحدث شركة ضغط تسحب من العقود مع تركيا أو أنريبيجان، إذ سبقتها عدة شركات.

وقد صرحت مؤسسة "دي.إل.إيه بايبر"، وهي شركة محاماة في لندن، في مذكرة لوزارة العدل الأميركية أنها لم تعد تعمل نيابة عن شركة أنريبيجان للسكك الحديدية بعد عام واحد من العمل من أجلها. وبالمثل، انسحبت مجموعة ليفينغستون، التي أسسها عضو الكونغرس الجمهوري السابق بوب ليفينغستون، من العمل في أنريبيجان في 13 أكتوبر. وكان هذا بعد مرور ثلاثة أشهر فقط من إعلان وزارة العدل أنها تتفاوض على عقد جديد مع باكو.

وشاركت مجموعة "بي.جي.آر." أيضا في إعلانها أنها تنتهي عقدها مع شركة النفط الأنريبيجانية الحكومية "سوكار".

ويُنظر إلى قرار شركات الضغط الكبرى بقطع العلاقات مع كلا الدولتين على أنه علامة على أن حملة الضغط الخاصة بدأت تُوّي ثمارها.

موسكو تتهم فيسبوك وتويتر وغوغل باستهداف وسائل الإعلام الروسية

الأميركية وعدم الشفافية وانعدام القواعد العامة. وكانت محكمة روسية فرضت، في شهر يونيو الماضي، غرامات مالية قدرها 4 ملايين روبل (نحو 58 ألف دولار)، على شركتي فيسبوك وتويتر. وبدأت الإجراءات التنفيذية للحكم بحق كلا الشركتين الأميركييتين في 2 يونيو، من دون ذكر المزيد من التفاصيل.

كما أصدرت محكمة "تاغانسكي" بموسكو حكما في فبراير الماضي، يقضي بتغريم تويتر بمبلغ 4 ملايين روبل، بعد أن خلصت المحكمة إلى أن الشركة الأميركية خالفت قوانين حماية حقوق المستخدم في روسيا وخزنت بيانات المستخدمين الروس في خوادم خارج الأراضي الروسية، لكن تويتر حاولت تقديم شكوى للطعن بالحكم فيما قبل طلبها بالرفض. وقالت شركة فيسبوك في بيان نهاية شهر سبتمبر الماضي إنها حذفت نحو 242 مستخدما و41 صفحة و19 من مجموعات مستخدمي الموقع، إلى جانب 45 حسابا من على موقع إنستغرام بزعم أن منشأها روسيا.

المتمددة الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، الجمعة الماضية، أن روسيا تلاحق رقابة عنيفة من طرف مواقع التواصل الاجتماعي، تويتر وفيسبوك.



ماريا زاخاروفا
أحد الأخطار في المجال
الرقمي هو الهيمنة
وامتلاك شبكة الإنترنت

وقالت "نحن نرى ذلك في عملنا كل يوم، نرى رقابة عنيفة من طرف تويتر وفيسبوك، عندما يتم تصنيف وسائل الإعلام الروسية، دون حكم أو تحقيق كوسائل إعلام لا يعتمد عليها، يزالونها من البحث، يحجبونها ويحذفون الحسابات".

وأشارت زاخاروفا إلى أن أحد الأخطار في المجال الرقمي هو الهيمنة واحتكار شبكة الإنترنت، هيمنة الشركات الغربية وخاصة

موسكو - هاجمت هيئة تنظيم الاتصالات الروسية "روسكومناذور" شركات الإنترنت الأميركية العلاقة متهمه إياها بممارسة الرقابة الممنهجة على وسائل الإعلام الروسية.

وقالت "روسكومناذور" في بيان نقلته وكالة سبوتنيك، إن "غوغل وفيسبوك وتويتر تقيد الوصول إلى المواد في نحو 20 منفاذا إعلاميا، بينها "سبوتنيك" و"روسيا اليوم" و"روسيا - 1".

وأضافت هيئة الرقابة الروسية "تؤدي محاولات السيطرة الأجنبية على الفضاء الإعلامي الروسي، أولا وقبل كل شيء إلى عدم تلقي مواطني روسيا معلومات موضوعية".

وأشارت إلى أن "النداءات المتكررة بمطالب وقف الرقابة على وسائل الإعلام الروسية يتم تجاهلها". وأضافت أنها تقدمت بمقترحات إلى مجلسي البرلمان الروسي بشأن تضييق تدابير في التشريعات الوطنية يمكن اتخاذها

للرد على وقائع الرقابة الأجنبية على الإعلام الروسي، وأعلنت



حرب باردة بين موسكو وشركات الإنترنت الأميركية